

معالم التيسير النحوي في كتاب الواضح للزبيدي

Horizon of Gramatical facilitating in The E-zzobaidi Book "Elwadheh"

تاريخ القبول: 2018-11-10

تاريخ الإرسال: 2018-10-29

الدكتور عبد القادر حمراي

hamrani44@yahoo.com

جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف (الجزائر)

الملخص:

لم تكن فكرة تيسير النحو العربي حديثة العهد فقد عرفها علماء العربية قديما. ويعدّ كتاب الزبيدي المسمّى بالواضح في النحو من أحسن الكتب في النحو التعليمي. وهو حصيلة تجربة ميدانية أوحّت له بكثير من الأفكار الرائدة في مجالها. يقوم هذا الكتاب على اللغة السهلة، والأمثلة الوظيفية المساعدة على الفهم، والبناء المعرفي وهو ما من شأنه أن يرفع درجة التحصيل لدى المتعلّمين. تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح معالم التيسير في هذا الكتاب.

الكلمات المفتاحية: - تيسير النحو - الأمثلة الوظيفية - معالم التيسير.

Abstract:

The idea of facilitating Arabic grammar was not new. Arab scientists have known it before. The books zoubaidi “ El wadhih fi ennahw “ is one of the best scientific books. Which it the result of a field experience that inspired him. This book is based on easy language and functional examples that help to understand. This paper seeks to clarify facilitation features in this book..

Key words : *facilitate grammar; functional examples; facilitation points.*

خلّفت العبقريّة العربيّة بحاضرة الأندلس تراثا فكريا ولغويا منقطع النظير. وقد ظلّ على مرّ الزمان يمثّل واسطة العقد في الحضارة العربيّة الإسلاميّة بفعل ما انطوى عليه من ذخائر علمية وكنوز معرفية حازت قصب السبق في مضمارها. وألقت على الفكر الإنساني بظلالها. وسيظل لسان حال كلّ منصف غيور على ذلك الفردوس الضائع قائلا:

قف بالأندلس وامسح خدّها التّربا *** واستوح تراث من طوق الأرض بما وهبا

لقد نالت الدراسات النحوية في التراث العربي من البحث والتأليف ما لم تنله غيرها من علوم الآلة المساعدة على فقه كلام العرب وانتحاء سمتهم فيه. وقد بلغ بهم الأمر في هذا الشأن إلى أن قالوا: نضج النحو واحترق، بفعل ما سَطَّرت فيه من المؤلفات. وما عرفته متونه من شروح وتقييدات. ولكن على الرغم من كلّ هذا التعاطي مع المادة النحوية إلا أنّها ظلّت بعيدة المرام عصية على كثير من الأفهام بفعل ما اعتراها من إيغال في التجريد، وما علق بها من فكر فلسفي وجدل نحوي عمق شرح الهوة بين النحو وطالبه الذين تبرّموا منه في كثير من الأحيان، ظلّا منهم أنّ ذلك ممّا يلبس على الأذهان. والحقّ أنّ النحو مفتاح لإدراك أسرار هذا اللّسان، والبصر بخبء البيان. لقد أدرك كثير من العلماء الذين تعاطوا تعليمه للناشئة ومن لهم رغبة في توظيفه في الاستعمال وقطف ثماره حجم هذه المعضلة الأمر الذي هداهم إلى وضع كتب ميسّرة في هذا الشأن قريبة المأخذ، سهلة التناول، واضحة المعالم، تفي بالغرض المقصود، وتذلل كلّ عقبة كؤود. وكان من بين هذه المحاولات الضاربة بسهم في مضمارها والجادة في ميدانها ما جسّده أبو بكر الزبيدي في كتابه " الواضح " الذي سلك فيه سبيل التيسير سعيا منه إلى تقريب هذه المادة من الأفهام وجعلها في متناول كلّ راغب وطالب حيث جمع فأوعى وأجاد فأفاد. لقد استطاع أن يأخذ بيد الطلاب بغية انتحاء سمت كلام العرب من أقرب مورد، وأصفى معين، وفق منهج قائم على التيسير والتفسير الذي يُنصّب المعنى إماما وهاديا. ولا يجعل لغلوّ الصناعة النحوية سيفا قاضيا. وهو ما نسعى إلى توضيح معالمه والتنبيه إلى نفائسه وخصائصه. كان الزبيدي واسع الاطلاع، حرّ الاختيار ينشد قرب المأخذ في طرحه ويتجافى عن ريقة التقليد والتعقيد، والإسراف في الجدل العقيم الأمر الذي حدا بابن حزم الأندلسي إلى أن يرشّح كتاب الواضح لأن يكون محلّ عناية ودراسة وتحصيل ويشيد به أيّما إشادة.

تعريف بالكاتب:

أبو بكر الزبيدي هو محمد بن الحسين بن عبد الله بن بشر أبو بكر الإشبيلي النحوي المعروف بالزبيدي تأدّب بالعربية على أبيه وعلى أبي عليّ القالي وأبي عبد الله محمد الرباحي وغيرهم في قرطبة حتى صار أُوحد زمانه في النحو واللغة. له مصنفات عدّة أشهرها : طبقات النحويين واللغويين، وكتاب الواضح في النحو، ومختصر كتاب العين. توفي عام 379هـ. عاش الزبيدي في فترة تمثّل أزهى عصور الأندلس حيث ازدهرت قرطبة عاصمة العلم والعلماء . اختاره الحكم المستنصر بالله لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله. ولاشك أنّ اختياره هذا ينمّ عن المكانة العلمية التي كان يحظى بها الزبيدي وكان لهذا الاختيار أثر كبير في حياة الزبيدي حيث أبرز مواهبه، وجسّد تجاربه. وسجّل حضوره على الساحة العلمية من خلال ما تركه من مؤلفات جليلة القدر في بابها. بعيدة الذكر بين أقرانها.

مذهبه العلمي:

كان الزبيدي عالما باللغة واسع الاطلاع حرّ الاختيار وهو صاحب رأي مستقلّ في كتابه الواضح يقرّر ما يراه الأنسب في بابه حتى وإن خالف غيره. فهو لم يتعبد بمذهب من مذاهب السابقين أو يتقيّد برأي يراه وادّ في التعبير عن الفكرة. ينشد الحقيقة العلمية أنّ وجدها. ويستقيها من أقرب منزع وأصفى مورد. يتحاشى تعقيدات النحويين وإسرافهم في التعليل والتأويل ويضرب صفحا عمّا يراه جدلا عقيما، أو فكرا موهوما. ويعرب عمّا هو أحبّ إليه صراحة حتى ولو كان ذلك مخالفا لما عليه جمهور النحويين مثال ذلك حديثه عن إعراب "حبّذا" حيث يقول: "فمعناها امدح وأصلها حبّ ذا الشيء، حبّ: فعل ماضٍ، وذا اسم المشار إليه، ثمّ كثر استعمالها حتّى صارت "حبّ" و "ذا" كلمة واحدة. وصار "ذا" كالباء من ضرب. فارتفع ما بعدها من الأسماء بما تقول: حبّذا عبد الله. فعبد الله رفع بـ "حبّذا" وكذلك حبّذا الرجال. وحبّذا المرأة. وزعم

قوم أنّ عبد الله ابتداءً وحبّاً خبره والذي قدّمت أحبّ إليّ.¹ ولعلّ اللافت للانتباه في هذا التوجّه الذي سلكه الزبيدي أنّه يقوم على قطف الثمرة من أقرب مورد إلى الذوق الاستعمالي، والتفسير اللغوي، بعيداً عن ليّ عنق الفكرة والتكلّف في تعميق النظرة. ألا ترى أنّه لم يرد في الاستعمال تقدّم هذا المبتدأ الذي قالوا به في إعراب هذه الجملة فلم نسمع في كلام العرب : زيد حبّاً، على نسق زيد نعم الرجل المعدولة عن قولهم: نعم الرجل زيد. وعلى هذا الأساس من القياس يحقّ لنا القول: إنّ فكرة الزبيدي القاضية بجعل جملة " حبّاً" كلمة واحدة شأنها شأن ليس المنحوتة من أيس ولا أيس فكرة تستحقّ التثمين والعناية لما لها من قوّة التخريج البيّن المثير للانتباه. ومن هذا النسق في التفرد بالرأي وتحكيم المعنى في وضع المصطلح وتقديمه على المبنى عند التدافع بينهما، وهو ما نراه منسجماً أشدّ الانسجام مع روح التفسير النحوي والمتمثّل الفكري لدى المتعلّم مثال ذلك تفرّده في إعرابه لنائب الفاعل وخروجه عن المألوف المعهود عند النحويين فهو يعربه مفعولاً به، بناءً على أنّ الفعل واقع عليه حتى وإن أخذ حركة الرفع من الفاعل وفي هذا يقول: "إذا أوقعت الفعل على مفعول ولم تذكر الفاعل فارفع المفعول وأقمه مقام فاعله في إعرابه تقول: ضُرب زيد. ضُرب فعل ماضٍ. وزيدٌ مرفوعٌ لأنه مفعول لم يسمّ فاعله فقام مقام الفاعل... وتقول: سيُكرّم زيدٌ. سيكرم: فعل مستقبل. زيدٌ: مفعول لم يسمّ فاعله." فهو بهذا يكون قد خصّه بما هو منسجم مع المعنى. والجدير بالذكر أنّ ما لم يسمّ فاعله - الذي هو نائب الفاعل باصطلاح المتأخرين غير دقيق دلالياً- تتجاوزه الصناعة النحوية المتمثلة في الرفع، والدلالة المعنوية المتمثلة في وقوع الفعل عليه. ومن المؤكّد أنّنا لا نعدم الصّواب إذا قلنا أنّ تقدّم الدلالة على الشكل في وضع المصطلح الإعرابي هو الأنسب في مثل هذا المقام. وعلى هذا يكون إعرابه مفعولاً به مرفوعاً متساوقاً مع الدّلالة لأنّه وإن كان قد أخذ حكم الفاعل في الحركة وهي الرفع فإنّه لا يمكن أن ينوب عن الفاعل في القيام بالفعل ولو حدث ذلك لصار فاعلاً على

الحقيقة. ومن هذا النسق في وضعه للمصطلح بالنظر إلى دلالة المفهوم لا إلى شكله تسميته للأفعال المضارعة بالأفعال الدائمة، حيث قسّم الأفعال إلى ماضية ومستقبلية وجعل من القسم الأخير أفعالا دائمة كونها تدل علىديمومة الحركة مثل: يكتب، ويقراً.... لأن كل لحظة لم تأت بعد فهي في نطاق المستقبل وإذا حلت فإنها تنقل إلى مجال الماضي كما يقول.² هذه عيّنة من المسائل التي تعكس إعمال هذا النحوي لعقله فيما يخطّه ويلقيه. فهو لا يجتزأ أفكار غيره إيماناً منه أنّ القناعة العلمية بالفكرة هي المذهب. ولا نحائي الحقيقة إذا قلنا : إنّ مثل هذا التوجّه جدير بإحياء النحو وتنقيته ممّا علق به من شوائب. وحتى أنّه لو قيل لنا : إنّّه لا مشاحّة في الاصطلاح فإنّنا نقول : ينبغي أن يتطابق المفهوم أو التصوّر مع اللفظ المختارلاًّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها فبالمصطلح تضبط المفاهيم وتحدّد تحديدا يصرف الفكر إلى تعيين المراد والوقوف على المقصود كونه يشكّل جزءاً من البنية النظرية للعلوم لاحتوائه على شحنة دلالية لا تقوى على احتوائها الألفاظ العادية. إنّ التناسب بين المفهوم والمصطلح يكون ناجماً عن التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الدّهنية التّصوّرية إلى البنية اللسانية التواصلية لأنّ " المفاهيم باعتبارها وحدات مجرّدة وأبنية فكرية يدركها الإنسان بالعقل ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقارنة علمية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصّة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة."³ التي لا تستقلّ عن حاجات المجتمع وخصوصياته المميّزة له. " فالزبيدي رأس المذهب الأندلسي في النحو، ورائد كبير نهج النحاة بعده سبيله، فلم يتقيد بأقوال البصريين، ولم يلغ عقله بإزائها، بل رجّح عليها أقوال الكوفيين في بعض المسائل حين رأى الرواية الموثوقة تؤيّدهم، وتعزّز آراءهم، ولم يمنعه إعجابه بـسيبويه، وإكباره لكتابه، من أن يخالفه، ويزن آراءه بميزان النقد ويؤلّف في الاستدراك عليه ونقده، والنصّ على مواطن سهوه ، وهكذا بدأت شخصية الأندلس

تتألق وتظهر على يدي الزبيدي. وبات لمؤلفات اللغة والنحو طابعها الذي يتميز بالاجتهاد والأخذ من المذهبين.⁴

آراء العلماء فيه:

تبوأ النحو في حاضرة الأندلس منزلة عالية جعلت الناس يجلبون أصحابه ويعترفون لهم بالفضل وفي هذا يقول المقرئ: "قد يطلقون على النحوي واللغوي اسم الفقيه، لأنه عندهم من أرفع السمات. والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدّة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكلّ عالم في أيّ علم لا يكون متمكناً من علم النحو — بحيث لا تخفى عليه الدقائق — فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء."⁵ وقد نال الزبيدي من ثناء العلماء وإكبارهم له ما يكفل له لقب العالم اللغوي المجتهد البصير بأسرار اللسان ودروب البيان الأمر الذي جعل أعماله محلّ عناية وتفضيل، ودراسة وتحصيل. وفي هذا يقول ياقوت الحموي: "وبلغني أنّ أهل المغرب يتنافسون في كتبه خصوصاً كتابه الذي اختصره من كتاب العين، لأنّه أتمّه باختصاره، وأوضح مشكله، وزاده في ما عساه كان مفتقراً إليه."⁶ وعنه يقول صاحب كتاب المطمح: "وكان أحد ذوي الإعجاز وأسعد أهل الاختصار والإيجاز. نجم والأندلس في إقبالها. والأنفس أولّ تهممها بالعلم واهتبالها. فنفتت له عندهم البضاعة وافتقت على تفضيله الجماعة. وأشاد الحكم المستنصر بذكره فأورى بذلك زناد فكره."⁷ أمّا صاحب كتاب جذوة المقتبس فيقول: "ألّف في النحو كتاباً سمّاه الواضح واختصر كتاب العين اختصاراً حسناً. وجمع في الأبنية وفي لحن العامّة وفي أخبار النحويين كتباً مشهورة وفي كلّ نوع من الأدب."⁸ كما ذكره ابن خلكان فقال: "وله كتب تدلّ على وفور علمه منها مختصر كتاب العين وكتاب طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس... وكتاب لحن العامّة وكتاب الواضح في العربية وهو مفيد جدّاً، وكتاب الأبنية في النحو ليس لأحد مثله."⁹

منهجه في الكتاب ومعالم التيسير فيه:

نمّا هو مؤكّد لدى أهل الاختصاص أنّ تقديم المادّة العلمية كمّا وكيفّا لها من النتائج على المتعلّم إيجاباً أو سلباً ما لا يدفعه بصير بعوامل التحصيل، أو يجحده عارف بقيمة البناء المعرفي الذي يجب أن يكون محلّ نظر كلّ مشغّل بالتأليف في هذا المجال حيث تُراعى طبيعة المادة المعروضة بالنظر إلى مستوى المتعلّم والغاية المنشودة من ذلك. وعلى هذا الأساس وجب ترتيبها وتهديبها تهذيباً يكفل لها حسن التمثّل والانطباع في ذهن المتلقّي كي يعيها ويستثمرها استثماراً وظيفياً تحليلياً وتركيبياً. ولعلّ نظرة فاحصة في كتاب الزبيدي هذا تجعلنا نجزم بأنّ الرجل كان قد راعى هذا الجانب وخصّه بالعناية اللازمة سعياً منه إلى تحقيق درجة عالية من التحصيل لدى المتعلّم متوخياً الوضوح والتيسير ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وليس بخافٍ أنّ سيميائية عنوان كتابه الواضح خير دليل على ما نقول، حيث يبدو من خلال تسميته أنّه كان يدرك مدى صعوبة هذا العلم وإشكاله على طلابه لذلك سعى إلى وضع كتاب سمّته الوضوح وجعله في متناول الأفهام انتهج فيه نهج الاختيار وعدم التقيد بمذهب معيّن بعيداً عن ربة التقليد والإسراف في الجدل والإغراب في الإعراب. وكان الزبيدي قد قصد إلى اليسر في تأليفه كتاب الواضح وجعله عملياً في الاستعمال لذلك حتّ عليه ابن حزم الأندلسي ورشّحه لأن يكون محلّ عناية ودراسة.¹⁰ فهو ينشد الوضوح والتدرج والتجانس في عرض المادّة سعياً منه إلى تحقيق التكامل في البناء المعرفي الذي هو أحد العناصر الهامّة والمساعدة على الأخذ بيد المتعلّم شيئاً فشيئاً نحو الهدف المنشود من ذلك العلم. ولا شكّ أنّ هذا الغرض يتحقّق بفعل التدرّج في العملية التعليمية والانتقال من السهل إلى الصّعب ومن العامّ إلى الخاصّ مثلما يوضّحه ابن خلدون بقوله: "اعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلّمين إنّما يكون مفيداً إذا كان على التدريج شيئاً فشيئاً، وقليلًا قليلًا"، يلقي عليه أوّلاً مسائل من

كلّ باب من الفنّ هي أصول ذلك الباب، ويقرّب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوّة عقله، واستعداده لقبول ما يورد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفنّ.¹¹

واللافت للانتباه في هذا الكتاب من حيث التمثيل استخدامه الأمثلة الإجرائية ذات التداول الواسع والتي من شأنها أن تيسّر الفهم وترسّخه في الذهن ومن ثمّ تمثّله عملياً " لأنّ المطلوب هو إكساب مهارة معيّة وهي ملكة اللغة وليس القدرة على التفسير العلمي للبنى اللغوية التي هي من اختصاص علماء اللّسان.¹²

ولإيمان الزبيدي بأنّ اللغة وحدة متكاملة وأنّ تمثيلها وظيفياً يقتضي الإمام بما هو ضروري في الاستعمال فقد عالج في كتابه موضوعات نحوية وصرفية وأخرى صوتية ولغوية تخدم بعضها بعضاً.

يقوم منهج الزبيدي في تقديمه للدرس النحوي على الوصف القائم على ضرب الأمثلة متخذاً من ذلك وسيلة للإدراك والفهم واستنباط القاعدة. ففي ذكره لأقسام الكلام وهو أوّل باب استفتح به كتابه نراه يعرّف أقسام الكلام تمثيلاً حيث يقول: " اعلم أنّ جميع الكلام ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فالاسم قولك: رجل وفرس وحمار وزيد وعمرو وما أشبه ذلك. والفعل قولك: ضرب وخرج وانطلق ويضرب ويخرج واضرب واسمع وما أشبه هذا. والحرف: هل وبل ونعم وما أشبه هذا.¹³ وعلى هذا النسق يحدّد صفة إعراب الكلام في الأسماء والأفعال حيث يقسّمه إلى فصول يوضّح في الأوّل منها: ما يلحق الإعراب الظاهر بالحركات مبيناً أنّه يرد على أربعة أضرب وهي الرفع والنصب والخفض والجزم. ولكي يستحوذ على انتباه المتلقّي يستخدم لذلك الطريقة الحوارية فيطرح السؤال ثمّ يردفه الجواب، نحو قوله: " فإن قيل لك أين الرفع في قولك: رجل؟ فقل في اللام لأنّه آخر الاسم... والنصب قولك: رجلاً وثوباً وزيداً... ويضرب ويقوم.¹⁴ وهو في طرحه هذا ينتقل من الجليّ الظاهر إلى ما هو أكثر تجريداً منه حيث خصّص الفصل الموالي من هذا الباب إلى ما يعرب

بالحروف وهي الواو والألف والياء ويمثّل لذلك بالأسماء الخمسة في الحالات الثلاث رفعا ونصبا وجرّا. ولما كان إعراب المثني جاريا على هذا النسق فقد خصّه بالذكر بعد هذا . وتنبّه إلى أنّ نون المثني مكسورة أبداً ومن ثمّ فهي علامة فارقة له عن غيره. ومنه ينتقل إلى الجمع الذي يرفع بالواو وينصب ويجرّ بالياء. ويؤكد على أنّ النون فيه مفتوحة أبداً.¹⁵ واللافت للانتباه في هذا أنّ الزبيدي يتدرّج في الأخذ بيد المتعلّم حيث ينقله من مجال الإعراب بالحركات كونه الأصل الكثير الاستعمال إلى ما هو أخصّ منه ألا وهو الإعراب بالحروف مع التنبيه إلى خصوصية نون كلّ من المثني والجمع. وهو أنّ نون المثني تكون مكسورة دوماً وأنّ نون جمع المذكر السالم تكون مفتوحة.¹⁶ وهو بعمله هذا يكون قد أسّس لوضعية من وضعيات التعلّم التي أثبتت نجاعتها اللسانية التطبيقية في أحدث نظرياتها القائمة على بناء المعارف بناء تكاملياً تُدعم فيه المكتسبات القبلية باعتماد مبدأ التعلّم الحلزوني الذي يميّز بالتكرار والتوسّع شيئاً فشيئاً كي تنداح دائرة المعارف والمكتسبات. ويتحقّق مبدأ التدرّج في العملية التعليمية. ومن ثمّ يتحقّق للمتعلّم اكتساب مهارات وظيفية في حالتي الإرسال والاستقبال، الأمر الذي يكفل لصاحبه ممارسة النشاط اللغوي تبعاً لمختلف المواقف التواصلية.

ولو عرّجنا على طريقة عرضه للأبواب النحوية وجدناه يقدّمها في شكل حقول إعرابية متجانسة مثال ذلك تقسيمه الأسماء المجرورة بحروف الجرّ أو الإضافة إلى باين اثنين: أولهما ما يخصّ أدوات الخفض وهي ثلاثة أنواع حروف وظروف وأسماء ويُدرج تحت هذا الباب الأسماء المجرورة بحروف الجرّ والأسماء المجرورة بالإضافة وهي التي تلي الظروف فقط نحو: عند، ومع، وفوق، وتحت،... ووسط. والأسماء التي تعرّف بالإضافة وهي: شبه، وشبيهة، ونذ، وشكل، وبعض، ومثل، وكلّ، وغير، وقرين.¹⁷ والجدير بالذكر أنّ الأسماء الواقعة بعد هذه الظروف لا يسميها مضافاً إليه إنّما يجعلها مجرورة بهذه الظروف. ففي المثال: قبضت بعض المال يقول: "قبضت: فعل وفاعل. وبعض: مفعول

به. والمال: خفض ببعض.¹⁸ وهو أمر لم نعهده عند غيره. وبعد الشرح والتمثيل وإعراب تلك الأمثلة يخلص إلى استنتاج قاعدة مفادها أن: "تعتبر ما يخفض هذه الأسماء من الأسماء والحروف والظروف بأن كل ما وقع عليك بالياء فهو واقع على غيرك بالخفض، ألا ترى أنك تقول: عندي، وخلفي، وقدامي، ومعني، ودوني، ومثلي، ثم تقول: عند زيد، وخلف عمرو، وقدام بشر، وكذلك سائر الحروف." ¹⁹ ويفرّع عن هذا الباب بابا آخر يتحدّث فيه عن دخول أدوات الخفض - على حدّ تعبيره - على الضمائر المتصلة التي يسمّها المكنيات، وتكون "في موضع خفض إلا أنّ الخفض لا يظهر فيها." ²⁰

وفي تقديمه للمادة النحوية نلفيه يتبع منهاجا تعليميا ينجح فيه إلى اليسر والوضوح وهو ما من شأنه أن يجلّي الفكرة لدى المتعلّم ويعمل على ترسيخها في الدّهن . ففي ترتيبه للأبواب النحوية يعمل على ترتيبها في شكل حقول إعرابية متجانسة من حيث حركة المفعول أو من حيث طبيعة العامل وماله من تأثير في المفعول على نحو ما نلفيه في باب ذكر الأفعال مثلا حيث يعرضها عبر مراحل ثلاث يقسّم في الأولى منها الأفعال بحسب دلالتها الزمنية. وفي المرحلة الثانية يصنّفها تبعا للزومها وتعديها. ويخصّ الباب الأول من هذه المرحلة بالأفعال اللازمة ويمثّل لذلك بأمثلة متنوّعة بين أفراد الفاعل وتثنيته وجمعه وكذا اختلاف الحركة الإعرابية للفاعل بين الضمة والألف والواو. ويتبع ذلك بإعراب حالة من كلّ نموذج يعرضه. وهو في نهجه هذا نراه يأخذ بيد المتعلّم شيئا فشيئا نحو المعلومة التي يريد ترسيخها في ذهنه متوخيا البساطة في الطرح واليسر في التناول. ففي هذا الباب يقول: "إذا أخبرت عن شيء أنّه فعل فعلا ما، وقدّمت فعله فافزع ذلك الشيء لأنّه الفاعل الذي فعل. تقول: ذهب زيد. ذهب: فعل ماض، وزيد مرفوع لأنّه هو الفاعل الذي ذهب، ورفع في الدال لأنّه آخر الاسم." ²¹

بعد هذا العرض يتحدّث عن إسناد الفعل إلى ضمائر المتكلّم فالمخاطب جاعلا إيّاه بابا آخر ممّا سبق وهو إسناد الفعل إلى اسم ظاهر. وفي هذا تدرّج في عرض طبيعة

الفاعل من حيث شكله، وهو الاسم الظاهر، والضمير المتصل. وفي المرحلة الموالية يتحدث عن الفعل المتعدي لمفعول واحد مبيناً كيفية بناء جملته وطريقة إعرابها. وفي تمثيله يعدّد أحوال المفعول من حيث العدد (الأفراد والتثنية والجمع) وما تُعرب به المفاعيل في هذه الحالات. وكذا عند وروده ضميراً متصلاً حيث يتقدّم على الفاعل لاتصاله بالفعل. وفي المرحلة الأخيرة من هذا الحقل يتعرّض إلى الأفعال المتعدية إلى مفعولين فيذكر طرفاً منها ويمثّل لها بجمل مختلفة كعادته ثمّ يعربها.²² ويجعل في آخر هذا الباب باباً آخر منه يذكر فيه مجيء المفعول ضميراً متصلاً بالفعل حيث يقول: " فإن وقع الفعل عليك وصلت كنايتك بالفعل فقلت: ظنّني زيد عالماً. ظنّ: فعل ماض، والكناية مفعول بها، وزيد: فاعل، وعالماً: مفعول به ثان." ²³

وفي تقسيمه لأزمنة الفعل يسلك مسلكاً خاصاً به حيث يجعل الأفعال على ثلاثة أضرب الأوّل منها ماض منقّض وهو مفتوح الآخر. والثاني أفعال مستقبلية منتظرة لم تقع بعد. والثالث أفعال واقعة في الوقت الذي أنت فيه لم تنقّض بعد وهذه الأفعال يسميها الدائمة. وينبّه إلى خصوصية الأفعال الدائمة والمستقبلية على أنّها لا تخلو من " الزوائد الأربع وهي: الهمزة والتاء والنون والياء... وهي مرفوعة الأواخر أبداً ما لم يعمل فيها عامل بنصب أو جزم." ²⁴ وهو في إعرابه لها لا يسمّيها الأفعال المضارعة بالنظر إلى الشكل وهو مضارعتها للاسم في الحركة بل يسمّيها بالنظر إلى دلالتها الزمنية حيث يقول: " سيظنّ: فعلٌ مستقبل." ²⁵ وهو في كتابه هذا يسلك مسلكاً واحداً في وضع المصطلح وذلك أدعى إلى الإدراك والتمثّل خاصّة وأنّ الفعل مقيّد بزمانه لا بشكله خلافاً لغيره الذين يسمّون باعتبار الشكل تارة وباعتبار الدلالة تارة أخرى. فإذا تعارض المبنى مع ما يقتضيه المعنى قدّم المعنى وجعله هادياً لوضع المصطلح مثال ذلك ما ورد في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله يقرّر أنّ الحركة الإعرابية وهي الرفع لا تُخرج الاسم المرفوع عن كونه مفعولاً به. ففي قولنا: ضُرب زيد يرى بأنّ الاسم رُفع لأنّه قام مقام

الفاعل إلاّ أنّه يعرّبه على أنّه مفعول لم يسمّ فاعله مرفوع. ففي جملة أُكْرِمْتُ يقول: "أُكْرِمَ : فعل ماضٍ. والتاء مفعول بها لم يسمّ فاعلها فقامت مقام الفاعل." ²⁶ ولعلّ تقديمه للمعنى على المبنى وعزوفه عن تسمية هذا الأخير بنائب الفاعل من شأنه أن يحمّق الانسجام في الطرح ويدفع التناقض في الدلالة بناءً على أنّ مصطلح نائب فاعل غير دقيق في بابه لأنّه لم يقم بالفعل وأنّه سيظلّ مفعولاً في المعنى حتى ولو تغيرت حركته الإعرابية من النصب إلى الرفع لعارض حذف الفاعل.

للإشارة فإنّ الزبيدي لا يتعصّب لمذهب من المذاهب النحوية بل يأخذ بالرأي الذي هو أقرب إلى منطق اللغة وظاهر حالها تحاشياً للإسراف في الجدل النحوي وتغادياً للتقدير غير المبرّر، والافتراض الّلامتصّور. ففي دخول حتى على الفعل المضارع يجعلها هي الناصبة للمضارع بنفسها ومن دون تقدير "أنّ" المضمرّة كما يراه البصريون. وعلى هذا فهو ينحو منحى الكوفيين في هذه الفكرة. وفي هذا التوجّه تخفيف على المتعلّم وتيسير لقضايا النحو. وهذا سبيله حتى في استخدام المصطلحات فهو يفضل الأكثر دلالة منها مثال ذلك استعماله لمصطلح الخفض بدلا من الجرّ وهو مصطلح كوفي وقد سميت حروف الخفض كما يقول الزجاجي: "لأنخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين." ²⁷ وقد شاع هذا المصطلح عند كثير من الأندلسيين لاقتناعهم بدلالته على المقصود وكان الزبيدي ممن وظّفوه في كتبهم.

ومن المصطلحات الكوفية التي أخذ بها مصطلح الكناية للدلالة على الضمير عند البصريين. ولعلّ اختيار الكوفيين لهذا المصطلح مردّه إلى ما يلحظ من معنى الخفاء والاستتار في الضمير " لأنّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر، وإن كان المكّن أعَمّ من الضمير واسم الإشارة، والاسم الموصول، لأنّ جميعا كناية عن الأسماء الظاهرة." ²⁸ يقول الزبيدي: " فإذا أوقعت حروف الخفض على الأسماء المكنيات تركتها على حالها

وصارت في موضع خفض، إلاَّ أنَّ الخفض لا يظهر فيها، وكذلك سائر الحروف، تقول: قعدت عندنا، فالكناية خفض بـ "عند".²⁹

ومَّا نلاحظه باستمرار في طريقته أنَّه يسجِّل الملاحظات وينبِّه إليها دوماً كأن يقول: "اعلم أنَّ الأفعال التي لم يسمَّ فاعلها مضمومة الأوائل إذا كانت أفعالا سالمة نحو: ضُرب، وقُتِل، ويُضْرَب، ويقتل فافهم."³⁰ و في باب الإضافة التي هي نوع من النسبة كما يقول والتي تخصَّ الملك أو القرابة أو الجنس أو نحو ذلك ينبِّه إلى وجوب حذف التنوين ونون التثنية ونون الجمع من المضاف لأنَّ الإضافة تقتضي ذلك كونها نوعا من التعريف الذي لا يناسبه التنوين الذي هو أحد خصائص النكرة. وهو في درسه يستعين بالأمثلة التوضيحية ويعربها لبيان الموضع الذي يقصده والتنبيه على الفكرة التي يريد ترسيخها في ذهن المتعلِّم ففي هذا الموضع نراه يقول: "جاء بنو أخيك. جاء: فعل ماض. وبنو: فاعلون. وأخيك: مضاف إليه. وحذفت النون من بنون للإضافة."³¹ بعدئذٍ يخلص إلى ذكر قاعدة مساعدة على معرفة المضاف إليه فيقول: "ونستدلَّ على المضاف إليه بأن تضيف الاسم الأوَّل إلى نفسك فإن وقع عليك بالياء فهو واقع على غيرك من الأسماء الظاهرة بالخفض. ألا ترى أنَّك تقول: غلامي وثوبي وفرسي وداري. وتقول: غلام زيد، وثوب عمرو، ودار بشر فتخفض الأسماء بالإضافة."³² وفي المرحلة الأخيرة من هذا الباب يجعل الإضافة إلى الضمائر التي يسميها الأسماء المكنيات تأخذ الحكم السابق نفسه موضِّحا ذلك بالاعتماد على عملية الاستبدال والتركيب. "تقول: مررت بغلامك. مررت: فعل وفاعل. والغلام خفض بالياء الزائدة والكاف في موضع خفض بإضافة الغلام إليها. ألا ترى أنَّك لو وضعت مكانها اسما ظاهرا لقلت مررت بغلام زيد فخفضت زيدا بالإضافة. وكذلك قولك: رأيت رسولا فالكاف في موضع خفض بإضافة الرسول إليها."³³

ومن هذا الضرب في التوضيح والتعليل تقديره البنية العميقة للتركيب حيث يذكر المحذوف لفظاً لإدراك أصل الجملة. " تقول: لم تقض حقّ القوم.... وفي تقضي ضمير الفاعل المخاطب. كأنّه قال: لم تقض أنت حقّ القوم.³⁴ وبهذه الكيفية يستعين على توضيح الحالة الإعرابية وجعلها ماثلة في ذهن المتلقّي. كما أنّه يسعى إلى توضيح الفكرة وتبسيطها قدر المستطاع متوسّلاً إلى ذلك بالتفسير البينّ والتعليل المقنع المؤسس على ردّ الأشياء إلى حقيقتها الوظيفية وطبيعتها الدلالية ماثلاً المقدرات الذهنية بما يناسب الأصل المفترض للتركيب وهو ما نستشقه من خلال طريقة عرضه للحال حيث يقول: " إذا أخبرت عن شيء أنّه فعل فعلاً أو وقع عليه فعل، أو أخبرت عن استقراره في مكان، أو أشرت إلى عينه وتمّ الكلام بذلك ثمّ أردت أن تخبر بالحال التي وقع فيها الفعل فانصب ذلك الخبر لأنّه مفعول فيه، وهو الذي يسمّى الحال. ولا يكون الخبر إلّا نكرة كما لا يكون المخبر عنه إلّا معرفة. تقول: رأيت عبد الله قائماً. عبد الله: مفعول به. وقائماً: حال. كأنّه قال: رأيت عبد الله وتمّ الكلام بذلك. ثمّ قال: في حال قيام.... وكذلك إذا أشرت إلى شخص فقلت: هذا زيد قائماً. وهؤلاء إخوانك قعوداً. وذاك أبوك راكباً نصبت هذه الأخبار لأنك أردت انظر إليه قائماً وانظر إلى إخوانك قعوداً وانظر إلى أهلك راكباً.³⁵ ولا شك أنّ هذه الطريقة أيسر وأوضح في فهم الظاهرة النحوية والوقوف على الحالة الإعرابية المناسبة نظراً لتوحي البساطة في التفسير والتدرج في التحليل ووضوح الإقناع في التعليل. ألا ترى كيف أنّه جعل الحال خبراً عن صاحبها في الدلالة وأنّه لا يكون إلّا معرفة كما أنّ الحال لا تكون إلّا نكرة ولا تقع إلّا بعد تمام الكلام.

ومن وسائل الإيضاح التي يستخدمها لترسيخ الفهم وتعميقه إعادة التركيب إلى أصله مثال ذلك حديثه عن الصفة المشبهة باسم الفاعل حيث يقول: " تقول مررت برجل حسن الوجه. ورأيت رجلاً كثير المال... وأصل هذا أن تقول: رجلٌ حسنٌ وجهه. وكثيرٌ ماله... فترفع وجهه بحسن وكذلك المال... لأنّ المعنى: رجلٌ حسنٌ وجهه، وكثيرٌ

مأله. وإِثْمًا نعتٌ بحسن الوجه، وكثير المال ونحو ذلك الأسماء النكرات لأنَّهنَّ نكرات وإن كنَّ قد أضفن إلى ما فيه الألف واللام. ألا ترى أنَّ حسن لم يصر معرفة بالإضافة إلى الوجه لأنَّ فيه معنى التنوين. وإِثْمًا تريد رجلًا حسنً وجهه... وتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه. فتدخل الألف واللام على الحسن الوجه لأنَّه نكرة وليس بمنزلة غلام الرجل لأنَّ غلام معرفة بإضافتك إِيَّاه إلى الرجل إضافة صحيحة فلا تدخل عليه الألف واللام.³⁶ وللتمييز بين الإضافة الصحيحة وغير الصحيحة يمدُّ المتعلِّم بآلية تركيبية تساعد على التفريق بينهما وذلك عن طريق إدخال اللام على المضاف إليه " فما حسن فيه اللام بإضافته صحيحة كقولك: غلام الرجل، ودار زيد. ألا ترى أنَّك تقول: غلامٌ للرجل، ودارٌ لزيد. ولا تقول: حسنٌ للوجه، وكثيرٌ للمال لأنَّ إضافته غير صحيحة."³⁷ ومَّا لاشكَّ فيه أنَّ مثل هذه الضوابط من شأنها أن ترسخ الفهم لدى المتعلِّم وتمنحه من أدوات التحليل ما يؤهِّله إلى استيعاب الظاهرة وفقه أسرار التراكيب وآلية عملها. ولعلَّه من المفيد في مثل هذا المقام إجمال معالم التيسير التي تضمَّنها هذا الكتاب في النقاط الآتية:

- ترتيب أبواب الكتاب ترتيباً تكاملياً من شأنه أن يحقق عملية البناء المعرفي بتدرج وإحكام، مثال ذلك أنَّه قدَّم دراسة الجملة الفعلية وتلاها بالخفض قبل أن يتعرَّض لشرح المبتدأ والخبر، لأنَّ من أشكال الخبر الجملة الفعلية وشبه الجملة وهو يتناولها عند دراسة الجملة الاسمية.

- حصر الحالات المتشابهة في الحكم في حقل تعليمي متجانس ومتتالٍ.

- الابتعاد عن التكلُّف والحشو المعرقل للفهم، والاقتصار على ما به يحصل المطلوب، نحو قوله: "إذا أدخلت ما على اسم فحسنت الباء في خبره، فارع ذلك الاسم وانصب خبره، تقول: ما زيد منطلقاً فما حرف نفى."

- استخدام اللغة السهلة الواضحة الخالية من أيّ تعقيد ملبس للفكرة. وتحاشي التأويل البعيد نحو جعله حتى ناصبة للفعل المضارع بنفسها لا بأن المضمرة كما يقول البصريون.

- عدم التعرض لمسائل الخلاف والاكتفاء بذكر أشهر وأقوى الآراء في المسألة واعتماد البساطة في التعريف بالتمثيل لا بالحدّ.

- استخدام الأمثلة الوظيفية كثيرة التداول في الاستعمال، بعيدا عن الشواهد الشعرية التي غصّت بها كتب النحاة.

- اعتماد الطريقة الحوارية بغرض شدّ انتباه المتعلّم وإشراكه في سير خطوات الدرس.

- الانتقال من العام إلى الخاص ومن الجليّ الظاهر إلى ما هو أخفى.

- استخدام التمارين التطبيقية الفورية المساعدة على ترسيخ القاعدة وتمثّل الفكرة والتحكّم فيها.

بعد هذا العرض الوجيز لجملة من العيّينات المجلّية لمعالم التيسير النحوي لهذا الكتاب في منهجه ومحتواه يحقّ لنا القول بأنّ أبا بكر الزبيدي كان قد اختطّ لنفسه منهجا لم يُسبق إليه، حيث جدّد ويسّر ووضّح ما أشكل. ولعلّه من المؤكّد أنّ قيمة الكتاب كامنة في هذا المنهج العملي الذي تبّناه في تقلّم المادة النحوية وتيسيرها وجعلها سائغة أمام المتعلّمين بعيدا عن الحشو الزائد الذي يثقل كاهل المتلقّي ويزجّ به في مسارب المسائل التجريدية والصوّر الافتراضية التي لا مقابل لها في اللغة الوظيفية والاستعمالات اليومية. وهذا ما أكّدت عليه التعليمية التي تدعو إلى أن نختار من قواعد اللّغة المباحث المطرّدة في الاستعمال، ونتفادي الموضوعات غير الوظيفية بناء على أنّ النّحو لغير المتخصصين ليس علما يُقصد لذاته إنّما هو وسيلة لحفظ اللّسان من اللّحن، والوقوف على دلالة النصّ لذا وجب الاقتصار على ما به يحصل المطلوب في تقويم اللّسان والقلم.

ومّا لاشكّ فيه أنّ اختيار ابن حزم لكتاب الزبيدي كنموذج في بابهِ يؤكّد مردودية ونجاعة الطريقة التي اعتمدها المؤلف في تقديمه للمادّة النحوية واللغوية والتعاطي معها بحكمة ويسر لتحقيق الهدف المنشود من نشأة النحو ألا وهو انتحاء سمت كلام العرب. لهذا الغرض وجب القول بأنّ هذا الكتاب حريّ بأنّ تسير أغواره وتقطّف ثماره لقرب مأخذها وصفاء مشربها. ولعلّ نجاح الرجل في هذا المسعى كان وليد جملة من العوامل المساعدة على تذليل الصعاب ومنها طرحه للعلل الثواني والثالث وكلّ ما يدور في فلك الإسفاف والتقصّي المقنوت الذي يلبس على المتعلّم ويثقل كاهله بما لاجدوى منه. يضاف إلى هذا عدم تشييعه لأيّ مذهب أو التعصّب له، وإنّما كان منهجه الاختيار من المذهبين، والأخذ بما هو أقرب إلى روح اللغة ومنطقها. و لا أراي مبالغا إذا قلت بأنّ هذا المسلك قد غمض على كثير ممّن ألفوا في النحو لعدم تفريقهم بين الحرص على درأ اللحن وتقويم اللسان والأخذ بيد المتعلّم حتى يشتدّ أزره. وبين الدراسة العلمية المتخصصة المفتّشة في أعطاف اللغة والضاربة بسهم وافر في تحقيق مسائلها والوقوف على عللها وأسرارها.

المصادر والمراجع:

- ¹ - كتاب الواضح، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي، تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط: 02، الأردن، 2011، ص: 115-116
- ² - م ن ص: 23
- ³ - المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط: 01، 2013، ص: 133.
- ⁴ - أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو، ص: 211
- ⁵ - نفح الطيب، المقرئ، دار النهضة، مصر، 1949، 01/206.
- ⁶ - معجم الأدباء، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، 06/519-520.
- ⁷ - أبو نصر الفتح بن خاقان، القسطنطينية 1302هـ، ص: الأنفس مطمح 45
- ⁸ - جذوة المقتبس في ذكر ولّاء الأندلس، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدی، مصر، 1966، ص: 46
- ⁹ - ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت 372/04.

- 10 - ينظر رسائل ابن حزم الأندلسي، دار القلم، بيروت، لبنان، ص: 64-65
- 11 - المقدمة، عبد الرحمن ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني للطباعة، بيروت، لبنان، ط: 03، 1967 ص: 1030
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 01/125¹²
- 13 - كتاب الواضح: 47
- 14 - م ن 47
- 15 - م ن 49:
- 16 - م ن 49
- 17 - م ن 59-60
- 18 - م ن 61
- 19 - م ن 62
- 20 - م ن 62
- 21 - م ن 62
- 22 - م ن 50
- 23 - م ن 56
- 24 - م ن : 50
- 25 - م ن : 56
- 26 - م ن: 58
- 27 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس بيروت ص : 93
- 28 - مصطلحات النحو الكوفي: 61
- 29 - كتاب الواضح: 95
- 30 - م ن : 59
- 31 - م ن : 63
- 32 - م ن : 63
- 33 - م ن : 64
- 34 - م ن : 84
- 35 - م ن : 94
- 36 - م ن: 207.
- 37 - م ن : 207.